على هامش الصراحة

## طريق الحرير الجانبي

■ إحسان شمران الياسري

ثمة قواعد في عمليات البناء والإعمار أقرب إلى البديهيات، إن لم تكن بديهيات بالمطلق. وصارت بالنسبة لنا، ولكل من حطت راحلته في البلاد الأخرى، معروفة. فلا يجوز المباشرة بإصلاح طريق ما لم يُنشأ طريق بديل.. ولا تُنشأ بناية أو تُهدّم ما لم توفر وقاية للطريق وسالكيه من عمليات البناء أو الهدم.

فالطريق البديل حق للمجتمع وليس منّة من المقاول أو رب العمل، وهو واجب عليهما لا يجوز لهم التلاعب بتوقيت إنجازه، فيجب إتمام البديل قبل المباشرة بالهدف.

وهذه البديهيات محددة في خارطة عمل الطرفين، رب العمل والمقاول، فلا يتماهل عنها رب العمل، وان فعل، فلا يقبل المقاول إغفالها في تفاصل المقاولة (التندر).. وتكون تلك المتطلبات ضمن الكلف ولها مواصفات مقبولة وحدود ضمان.

فإذا انتهينا من إن هذا الكلام يقع في باب البديهيات، التي أعرفها أنا (المحاسب)، فان المهندسين والإداريين والفنيين والعسكريين يفترض أن يعرفوها بالتفاصيل المملة، ويكتبوها (شعرا)، وهم مُغمَضو الأعين.

فهل يعرف العراقيون هذه البديهيات، ثم يجدونها من الترف غير الموجب أو من الفساد الذي تترصده دوائر المفتشين العموميين والنزاهة؟!

في دول أخرى، تجد الخدمات البديلة للطرق والجسور أفضل من المشروع المستهدف، حتى إنك تتحسر على خيرات بلادك وتنادي (ليت هذا البديلَ أصيلٌ في بلادي).. أو تقول (حرامات هذا الطريق مؤقت)..

أما بلدي العزيز، وبدلاً من أن تعمل الدوائر المعنية على خدمة المجتمع، من خيراته التي تديرها، فإنها تتركه لرحمة طرق بائسة و (تحويلات) ترابية يضيع بها (البعير).

ويوم كانت ثقافة (المكرمة) سائدة زمن (سيد مهدي)، عند التعريف بإنجازات الحكومة الضرورية جداً، كان الناس ينتفعون منها.. أما اليوم، وإذ خلصنا من المكارم، فقد فقدنا العديد من المنجزات ويا للأسف.

أرجو أن تنظروا لأحوال الطرق الخارجية ومقتربات نقاط التفتيش فيها.. انظروا لطريق بغداد- كركوك، هذا الطريق الذي (يتبهدل) فيه المسافر، ويتهدده خطر التصادم في أية لحظة، وهو يسأل عن أموالنا التي ضاعت في المقاولات، وكيف إن الخيال الخصيب لمسؤول الطرق العراقي لم يسمع بهذا الطريق وأهميته إلا مطلع عام ٢٠١١ ! وإلا هل نصدق بقاء هذا الطريق بممر واحد وبحالة مزرية؟!

# المرحلي والاستراتيجي في عمل الأحزاب السياسية

أحمد جويد

أصبح وجود الأحزاب في الحياة السياسية لدى الدول التي تتمتع بالديمقراطية ضرورة ملحة لتحقيق التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، بل ان الاحزاب تمثل جوهر الديمقراطية، لأنها تسير نحو ايجاد حالة كبيرة من التوازن والاستقرار السياسي وتحافظ على عدم ترجيح كفة جهة على أخرى عبر توزيع القدرات وعدم تمركزها.

فهي تُعَدّ إحدى الظواهر البارزة في المجتمعات المتقدمة لما تفرزه من تنافس ايجابي على السلطة وتجسد مبدأ المشاركة السياسية، إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه، بينما في الدول التي تدعي الديمقراطية أو حديثة العهد بها فهي أقرب إلى الشكل دون المضمون في أغلب الأحيان بحيث تكون هنالك خشية من استئثار حزب معين في السلطة تحت ذريعة الوصول إلى الحكم عن طريق الشرعية الانتخابية وبالتالي سوف يستغل أكبر قدر من مقدرات الدولة لصالح مشروعه السلطوي.

فما هو الحزب السياسي؟ وبماذا يتميز عن غيره من التنظيمات الأخرى؟ وكيف يحافظ على ديمومة وجوده في الحياة السياسية؟

الحزب؛ كلمة عربية تعني: فريقاً أو مجموعة من الناس الذين لهم تفكيرٌ واحد وهدف واحدٌ، وجمعُ كلمة (الحزب) هو (الأحزاب)؛ وتوجد في القرآن الكريم سورة باسم (الأحزاب)، يقول الله سبحانه وتعالى( وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ) آية٢١سورة الأحزاب.

ويمكن تعريف الحزب السياسي على انه: تنظيم يضم مجموعة من الأفراد بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة.

وعرّف الكاتب البريطاني "إدموند بيرك" الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع"، وعرفه آخرون على أنه مجموعة من الأفراد تسعى للوصول إلى السلطة للاستفادة من ثمارها.

تُعَرّف الموسوعة البريطانية الحزب السياسي على أنه؛ مجموعة ضمن مجموعات أخرى في النظام السياسي، تحاول إيصال مرشحيها إلى المناصب العامة للسيطرة على الحكومة أو التأثير على سياساتها، ويرى موريس دوفرجيه أن الحزب (مجموعة طوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة تنتشر في البلاد، ترتبط في ما بينها بنظم تنسق عملها للوصول إلى الحكم عن طريق الانتخاب).

أما التعريف الجامع لمعنى الحزب السياسي هو ما ذهب إليه د. سمير عبد الرحمن الشمري، باعتباره: جماعة اجتماعية تطوعية واعية منظمه ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة ،وتهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة (إذا كانت في المعارضة وإلى تغير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتساوق مع قناعتها واتجاهاتها).

وما نود التأكيد عليه في هذا التعريف هو عبارة (الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة)، فالمستقبل هو غاية التنظيم الحزبي، أما القريبة تعني المرحلي والبعيدة تعني الاستراتيجي، ولابد لكل حزب يرغب بالديمومة والاستمرار في العمل الحزبي والوصول إلى السلطة حتى لو خرج منها أن يضع نصب عينيه الغايات البعيدة والعمل على تعزيزها من خلال الغايات القريبة أي المرحلية، إذ يجب أن تكافح الأحزاب نظاماً معيناً من أجل تأمين المصلحة حسب ما تراها وتسلم السلطة وتطبيق مسلكها العقائدي وزعامة الطبقة الخاصة التي يمثلها هذا الحزب على ساحة الصراع الاجتماعي.

فقوة الأحزاب في البلدان الغربية هي في اطراد نظراً لإقبال الناس على هذا النوع من المدارس السياسية، حتى باتت الحكومات غير قادرة على البقاء في السلطة أو في سعيها للسلطة دون دعم ومساندة من الأحزاب، فالحكومات التي جاءت إلى السلطة بدون دعم حزبي لم تدم طويلاً فسقطت في مواجهتها لأقل مانع أو مشكلة، وقد وصل الأمر إلى حد أن الأحزاب السياسية أصبحت في المجتمعات الغربية من مستلزمات الديمقراطية الحديثة.

والحزب السياسي يختلف عن غيره من التنظيمات؛ فهناك تنظيمات عدة تشترك مع الحزب في العناصر مثل الجمعيات الثقافية والنقابات المهنية وجماعات الضغط التي هي كلها عبارة عن مجاميع من الأفراد يجتمعون على بعض المبادئ وقد توجد روابط تنظيمية بينهم، ولكن ما يميز الحزب عن هذه التنظيمات هو أن هذه المجاميع لا تسعى للوصول إلى السلطة، فهذه الجمعيات تسعى لنيل حقوق شريحة معينة مثلا كما هو الحال في النقابات المهنية، أو تسعى لحل بعض المشاكل والأزمات الآنية، وعليه فإن المعيار الوحيد للفرق بين الحزب السياسي وغيره من التنظيمات هو الهدف السياسي وهو الوصول إلى السلطة.

وليس المهم تأسيس الأحزاب وكثرة عددها بقدر أهمية فاعليتها على الساحة السياسية واستطاعتها الوصول إلى السلطة لعدة مرات حتى مع فقدانها السلطة لدورة أو دورتين انتخابيتين، وذلك بالاستناد إلى القواعد الشعبية التي تحافظ على ديمومتها في الحياة السياسية متفاعلة مع قضايا الأمة الجوهرية والإستراتيجية بشكل تنظيمي، فتكون كما وصفها المرجع الديني الراحل الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي (رحمه الله) في كتابه "فقه السياسة" بالقول: ((أما الحزب بالمعنى السياسي الصحيح لهذه الكلمة فهو جزء من الأمة له هدف تقديم الأمة إلى الأمام وإصلاح المفاسد ودرء الأخطار فهو جزء من الأمة يمتاز عنها بالتنظيم وكثرة التفهم للواقع وكثرة العمل فيكون من الأمة والى الأمة) ص١١٠.

وتُقسم الأحزاب إلى صنفين؛ أحدهما ينشط خارج البرلمانات والآخر داخلها، لكن هناك اختلاف كبير جداً بين الحزب، الذي يأخذ مشروعية من خارج البرلمان وبين الحزب الذي يجد أرضيته في الأوساط البرلمانية والهيئات الانتخابية، لأن الأحزاب الناشطة خارج البرلمانات لها تمركزٌ وتماسكٌ أكثر من تلك الأحزاب التي تعمل داخل البرلمانات، نظراً لأن تكامل مثل هذه الأحزاب -أي الأحزاب العاملة داخل البرلمانات- يبدأ من الأعلى، بينما سائر الأحزاب تتشكل بدايةً من الوسط الشعبي، أي أنها تقوم من أعماق جماهير الشعب.

ولابد للحزب من أن تبدأ القوة من داخله من خلال الاعتماد على القاعدة الداخلية للحزب التي يقرها نظامه الداخلي ويلتزم بها قادته، فلا ديمومة لحزب قائم على الفردية في اتخاذ القرارات دون الرجوع لأخذ المشورة من أغلب قيادات الحزب، لقد انطلقت معالجة الإمام الشيرازي لموضوعة الحزب على ضوء مسيرة عمله المرجعي والفكري، ومواكبته عدة تجارب سياسية أوجدت لديه الخزين الميداني المطلوب حول واقع الأحزاب، وتاريخ نشوئها، وبالتالي كانت أفكاره ومقولاته ليست منفصلة عن الواقع، لهذا امتاز في إصراره على مبدأ الشورى وجعله معياراً تؤسس عليه المؤسسات السياسية والاجتماعية المانعة لنمو بذرة التسلط والاستبداد داخل أروقة الأحزاب والكيانات الاجتماعية.

فلابد من أن تكون للأحزاب منطلقات إستراتيجية مبنية على:

أولاً: تجميع المصالح: وهو تحويل مطالب الناس إلى بدائل لسياسة عامة موجودة من قبل، ويقول "الموند" عن تجميع المصالح، إنه النشاط الذي تتوجه فيه مطالب للأفراد والجماعات ومصادرهم لتقوية اقتراح سياسي ذي مغزى وتصبح الاقتراحات ذات مغزى حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية.

ثانياً: أن تكون الأحزاب عامل نشاط في الحياة السياسية والبرلمانية: لأنها تمكن الشعب من التعبير عن رغباته ومطالبه بطريقة منطقية وفاعلة، كما تقوي الروابط بين الهيئة الناخبة والهيئة الحاكمة.

ثالثاً: إيمان أعضاء الحزب وقياداته بالتداول السلمي للسلطة داخل التنظيم الحزبي وعلى مستوى الحكم، إذا لا يمكن لأي حزب من الأحزاب ينتهج الاستبداد والدكتاتورية في داخل تنظيمه ولا يسمح بالتداول السلمي داخل صفوفه وبين قياداته بالاستمرار في العمل السياسي حتى ولو كان ذلك الحزب على رأس السلطة الحاكمة.

رابعاً: عدم التركيز على المصالح الآنية والمكاسب المرحلية لأعضاء الحزب، لأن ذلك سوف يفقده مصالح إستراتيجية كبيرة من الممكن له الحصول عليها في حال تخلي أعضائه عن التفكير بالمكاسب القريبة.

خامساً: الرقابة والمحاسبة: فعلى الحزب أن يقوم بمراقبة تصرفات أعضائه داخل السلطة كما يراقب الحكومة وأعمالها الأمر الذي يؤثر على السلطة ويمنعها من التجاوزات والفساد وبالتالي يزيد من شعبية الحزب.

سادساً: التنشئة السياسية: وتشير إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة وقد تقتصر هذه العملية على مجرد نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل وقد تستهدف إحداث تغيير جزئي أو شامل في عناصر ومكونات هذه الثقافة وتعتبر الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بهذا الدور من خلال تكوين رؤية المواطن نحو المجتمع والسياسة عبر صحافتها أو ما تقوم به من نشاط تثقيفي.

إن الأحزاب تعيش اليوم ظواهر معاصرة منها: تنافس الشركات العابرة للقارات، ومنظمات المجتمع المدني، في توفير وتسهيل أمور المجتمع ولذلك أكد الإمام الشيرازي الاهتمام بظاهرة المؤتمرات التي تعيد بعث روح المؤسسة بجميع أشكالها الوظيفية، فالمؤتمرات هي تنشيط وتوسيع بدائرة الحوار وصناعة الفكرة بين أفراد التنظيم الذين هم بحاجة لها، هكذا يضع الإمام الشيرازي اللبنات الأولى لأجل قيام أحزاب تملك القوة اللازمة لصناعة وعي سياسي مستنير يساهم في تشييد حالة اجتماعية وسياسية تقبل الجميع دون استثناء وتعمل وفق منظور استراتيجي يتجاوز المكتسبات الآنية التي من الممكن أن تطيح به في بداية الطريق.

إن اختلاف الرأي السياسي يخلق الأحزاب ذات البرامج والتوجهات المختلفة والتي قد يبدو عليها حالة من الصراع على اثبات وجودها أثناء التنافس في تحقيق الهدف وهو الوصول إلى السلطة، فلا ضرر من أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر والآراء بين الأحزاب، لكن فرض الإرادات يمثل كارثة حقيقية في التعددية الحزبية التي من المفترض أن تقود إلى الديمقراطية وبناء البلد والتداول السلمي للسلطة.

إن الأحزاب تعيش اليوم ظواهر معاصرة منها: تنافس الشركات العابرة للقارات، ومنظمات المجتمع المدني، في توفير وتسهيل أمور المجتمع ولذلك أكد الإمام الشيرازي الاهتمام بظاهرة المؤتمرات التي تعيد بعث روح المؤسسة بجميع أشكالها الوظيفية، فالمؤتمرات هي تنشيط وتوسيع بدائرة الحوار وصناعة الفكرة بين أفراد التنظيم الذين هم بحاجة لها، هكذا يضع الإمام الشيرازي اللبنات الأولى لأجل قيام أحزاب تملك القوة اللازمة لصناعة وعي سياسي مستنير يساهم في تشييد حالة اجتماعية وسياسية تقبل الجميع دون استثناء وتعمل وفق منظور استراتيجي يتجاوز المكتسبات الآنية التي من الممكن أن تطيح به في بداية الطريق.

# أسباب فشل المشاريع الإنشائية

صبيح الحافظ

كشفت الأخبار أن هناك الكثير من المشاريع الإنشائية التي تنفذ بموجب عقود لم تنجز وفق مواصفات وشروط المقاولة إضافة إلى أنها لم تنجز ضمن المدة المحددة وفق العقد المبرم بين المقاول والمؤسسة صاحبة المشروع ،والسبب يعود إلى أن المقاولين الذين ترسو عليهم المشاريع غير كفوئين وغير مؤهلين للقيام بتنفيذ أعمال المشروع وان العقد المبرم معهم كان بتأثير موقعهم ونفوذهم السياسي في الدولة حيث أن العقود الموقعة لم تجر وفق ضوابط ومعايير المقاولات الإنشائية المعروفة والمعمول بها في الماضي .

من جهة أخرى يظهر إن الذين يعملون في تنفيذ المشاريع كمقاولين لايملكون الخبرة الفنية وليس لديهم أعمال مماثلة سابقة في تنفيذ المشاريع وليس لهم أيضا كادر هندسي متنوع الاختصاصات قادر على تنفيذ المشروع وفق شروط المقاولة ، أي بمعنى آخر إنهم غير كفوئين وإنهم طارئون على أعمال المقاولات ، ولربما أرسيت عليهم المقاولة لنفوذهم المدعوم من جهات سياسية نافذة .

إن ممارسة أعمال تجارية وإنشاء شركات لمقاولات البناء أخذت تتوسع في صفوف كبار موظفي الدولة حيث جاءت الأخبار إن عدا كبيرا من البرلمانيين قضوا عطلة البرلمان في الخارج للإشراف على شركاتهم ذات الأغراض المختلفة.

إن المقاولين المحترفين والمعروفين بكفاءتهم وقدرتهم على انجاز مختلف المشاريع ولهم أعمال منجزة سابقاً أصبحوا لايستطيعون منافسة المقاولين الجدد بسبب كونهم لايملكون من يدعمهم ويقف بجانبهم.

على العموم إن مادفعني لكتابة هذا الموضوع هو أن وزارة الدولة لشؤون الأهوار قد خصصت مبلغاً ضمن تخصيصات إنعاش الأهوار لبناء مجمع سكني يضم (٣٠٠٠) وحدة سكنية في مناطق الأهوار الشرقية لمحافظة ميسان إلا أن المشروع الذي كلف احد المقاولين بإنجازه تجاوز السقف الزمني المحدد وبات في عداد المشاريع المتلكئة .

يقول احد المسؤولين المحليين في محافظة ميسان إن المقاول المتلكئ ليس له خبرة وكفاءة وتجربة سابقة ويضيف المسؤول المحلي في المحافظة انه رغم توفر كامل الإمكانات فان الشركة المقاولة مشكوك بنزاهتها كونها لم تنجز المشروع رغم مرور مدة طويلة على المباشرة به ، ويضيف المسؤول بأننا لانستطيع محاسبة المقاول لأنه تعاقد مع حكومة بغداد ، وان الإطراف المتعاقدة استغلت الفوضى التي كانت تمر بها المحافظات في السنوات الماضية في تمرير هذا العقد بعيداً عن الحكومة المحلية والتي كانت ضعيفة قبل انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة.

وكان (٣٠) عاملاً من دولة سيريلانكا في ميسان قد أعلنوا إضرابا عن الطعام الشهر الماضي احتجاجاً على عدم دفع أجورهم المستحقة منذ سنتين على الشركة المقاولة والتي سحب العمل منها لفشلها بعد أن تلكأت في تنفيذ ومنحهم إجازات العمل وفق شروط ومعايير التسجيل في نظام الشركات مع منع كبار موظفي الدولة من ممارسة أعمال المقاولات، وذلك طبقاً للدستور والقوانين الأخرى ، وعند اشتراك المقاول بالمناقصات القادمة يجب مطالبته بإبراز الهوية المطلوبة والمنظمة من قبل وزارة التخطيط مثلما يطالبون بتقديم تأييد من دائرة ضريبة الدخل وبهذا يمكن السيطرة على أعمال المقاولات التي تعلنها الدولة مستقبلاً.

# التدريس الخصوصي وتأثيراته

حسين علي الحمداني

المواضيع التربوية هي أكثر المواضيع تداولا في الحياة اليومية بسبب إن نسبة عالية جداً من العوائل العراقية لديها تلامذة وطلبة في المدارس المتوزعة في عموم البلد ،وبالتالي فإن الهموم التربوية تكاد تكون مشتركة بين الجميع وأولها موضوع دورات التقوية والدروس الخصوصية وهو موضوع يشغل مختلف شرائح المجتمع العراقي ويؤشر حالة يعانيها المجتمع ماديا ولو نظرنا بعمق لهذه الظاهرة فإننا نجدها ذات مردودات ايجابية للطالب والعائلة من حيث الحصول على الدرجات العالية.

والدروس الخصوصية في نفس الوقت تؤشر حالة سلبية في أداء مدارسنا وخاصة المتوسطة والإعدادية وهذه الحالة تتمثل في تقاعس البعض في أداء واجباتهم بالشكل السليم والصحيح والمستوى المتدني للكثير من المدرسين والمدرسات ،وهذا المستوى المتدني غير مؤشر في سجلات التربية لأنها تتعامل مع المدرس والمدرسة وفق نسب النجاح وغالباً ما تكون نسب النجاح عالية ليس بفضل جهود المدرسين الذين درسوهم في المدارس بل بسبب الدروس الخصوصية،وهذا معروف للجميع حيث يأخذ المدرس الخصوصي أتعابه المادية فيما يحصل المدرس أو المدرسة الأصلية في المتوسطة أو الإعدادية على كتب الشكر والتقدير دون وجه حق، وهذا يقودنا إلى البحث عن الحلول، والحل لا يكمن كما يتصور البعض في إلغاء الدروس الخصوصية ودورات التقوية أو حتى الحد منها لأن هذا ليس علاجا شافيا بقدر ما هو إجراء إداري تتخذه وزارة التربية وتعممه على المدارس ،ولكن أجد من الضروري أن نكون صريحين في تقييمنا الواقع التربوي والتعليمي وهل إن المدرس والمدرسة غير قادرين على الإبداع وإيصال المعلومة لطلبتهم كما يوصلها المدرس الخصوصي ؟؟

بالتأكيد لا ولكنهم غير مجتهدين وربما يسأل البعض كيف ؟ ونقول مهنة التدريس تحتاج إلى التواصل وأهم شيء فيها باعتقادي هو الإلمام بأحدث طرائق التدريس الحديثة وعدم الاكتفاء بطريقة واحدة أكل الدهر عليها وشرب ورفضتها استراتيجيات التربية الحديثة منذ عشرات السنين، وبالتالي فان واحدا من أهم واجبات مديريات الإعداد والتدريب في المديريات العامة هو تدريب منتسبيها من المدرسين والمدرسات على أيدي المدرسين الذين يقومون بالتدريس الخصوصي والأخذ بأيديهم للرقي والتقدم ،والحل الآخر الذي يفكر به البعض ويخشى من طرحه لأسباب عديدة هو اللجوء إلى المدارس الأهلية طالما إن ولي أمر الطالب يدفع للدورات والدروس الخصوصية مبالغ طائلة فلم لا يدفعها للمدرسة الأهلية التي هي بالتأكيد لن تكون ملزمة بالمدرسين والمدرسات غير الجيدين بل تختار الأكثر كفاءة لينتسب إليها ووفق معايير إدارية ورواتب أعلى، وبهذا فنحن سنخلق مبدأ التنافس بين المدارس وهذه المدرسة، أما الآن فلا يوجد تنافس بين إعداديات وثانويات المحافظة وعموم العراق لأن الأغلبية من الطلبة والطالبات منخرطون في دورات تبدأ من العطلة الصيفية وبهذا تفتقد المدرسة الرسمية واجبها الأساسي ،فالطالب مهما تلقى فيها من معارف وعلوم فهو يرنو صوب المدرس الخصوصي . وبصراحة الثقة بالمدرس الخصوصي أكثر وبنسبة عالية جدا، وهناك حلول كثيرة ممكن أن تطرح وتناقش وأقترح أن يصار إلى دراسة هذه المقترحات دراسة متأنية وأخذ المناسب منها بعين الاعتبار ومحاولة تأسيس نظام تعليمي جديد في العراق يمنح الجميع فرصاً متكافئة . بقي شيء واحد علينا إن نذكره وهو ان التدريس الخصوصي غايته وهدفه الرئيسي هو نجاح الطالب،أما مدى بقاء المعلومة في ذاكرته فهذا صعب تحديده لأن اغلب الذين دخلوا دروساً خصوصية ونجحوا وأصبحوا مهندسين وأطباء لا يتذكرون شيئاً عن الفيزياء والكيمياء بل حتى لا يتذكرون مدرسيهم أو مدرساتهن إذا كن طالبات ولكنهم لم ولن ينسوا معلميهم في الابتدائية ،أما لماذا فلأن معلميهم ومعلماتهم في الابتدائية كان لهم هدف أسمى من المال ألا وهو الحرص على تنشئتهم نشأة صحيحة وسليمة.

# الكرش السياسي

نزار عبد الستار

الحياة تواصل بين طرفين. هكذا هي هندسة العيش وفلسفة الاخذ والعطاء. كلنا طرف اول، وكلنا طرف ثانٍ، واذا ما شرّحنا السياسة فسنجدها تعاني التباساً فيزيائياً يشذ عن هذه القاعدة،فالرجل السياسي الواحد يعني كذا ألف صوت وهو بالتالي ليس طرفاً منتفعاً وإنما ممثل مفوض.إنه إنسان مكلف بمهمة ويوظف ملكاته وحنكته وخبراته من أجلها،ومن هنا تكون أنا السياسي مراقبة عنوة وتتسلط عليها المحاسبة ويتربص بها القانون وعيون الإعلام وآذان المجتمع.

السياسي في العراق يشذ فيزيائيا وكيميائياً وبايولوجياً وسايكولوجياً وسسيولوجياً عن كائنات السياسة على الأرض، فهو منفعل دائما ومنتفخ الأنا ومحمر الأنف. تراه يخبص أمة محمد إذا ما فاتته عزومة سياسية ويجب ان يكون لواء الحماية المرافق له هو الأفخم والأشرس والأكثر وصوصة في الشوارع ولابد من أن يكون سمين اليد والخدود وطيب القلب مع مرافقيه ومعاونيه وملقنيه ومهيجيه وملونيه. ولابد من أن يأخذ الميكرفون في البرلمان ليحكي حتى تراه نساء العشيرة. واذا ما جلس على رأس السلطة في بناية حكومية فلابد من ان تكون له مجلة ثخينة الاوراق ولماعة لا تخلو صفحة من صفحاتها من صورتين له مع ترديد اسمه في أعلى كل مقال. السياسي في العراق كائن عجيب لا يربطه سوى حزام بنطلونه. شيء خلق ليأكل ويطعم أهله وناسه.

هذا النموذج ترسخ على غفلة من الضوابط والقوانين وهو إن ترك على هذا المظهر فإنه سيحطم كل معجزات الديمقراطية التي تعب العراق من اجلها ودفع دمه لتحقيقها. أي إنجاز هذا الذي يمكن ان تحققه شخصية ملتبسة كهذه سوى ان تفتح الابواب للمتسلقين والمرائين والمغامرين كي يشرعوا في تدمير بنى الحياة. واذا ما قلنا ان بعض الاسس التي تقوم عليها المفاضلة الانتخابية تحتاج الى اعادة نظر وتدقيق فإن الكثير من القرارات والامتيازات التي تمنح للشخصيات السياسية والحكومية يجب اعادة النظر فيها وتخليصها من البذخ والشكليات المعقدة ،فلا يعقل أن يتنقل كل من بدرجة مدير بحراسة عسكرية ولا يعقل ألا يكون عمل كل من يتسلم منصباسوى تبديد الأموال على المظاهر وتسخيرها للدعاية الانتخابية.

العراق في حقيقة الامر يملك قوته وعافيته ولا توجد اية مبررات لحالة الفشل المعيشة في الكثير من مرافق الحياة. ماهي الكارثة التي تحيق بالبلاد كي تعجز الحكومة عن إنجاز أعمالها وكيف يمكن لنا ان نعيش بوزارتين فقط هما:النفط والمالية. لماذا نتكلم عن الفساد ونحن كلنا ومعنا رئيس الوزراء لا نعرف لماذا نحن بلا كهرباء ولانعرف لماذا نحن بلا ماء ولا خدمات! كيف يمكن للحياة ان تستمر والسياسة في العراق هي ان تبني كرشا وتغلق الشوارع وتسوّر نفسك بكتل كونكريتية كي تنتفخ غروراً وتعالياً!.